

Distr.: Limited
31 March 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الستون

١٤-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦

البند ٣ (أ) '٢' من جدول الأعمال

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: موضوع الاستعراض: القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها

موجز من إعداد الرئيس

١ - في الجلسة الرابعة المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦، قامت لجنة وضع المرأة بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية منذ دورتها السابعة والخمسين، وهو "القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنعها" (انظر E/2013/27-E/CN.6/2013/11)، وذلك من خلال عقد جلسة تحاور. وقد ترأس الجلسات كل من أندرياس غلوسنر وفاطمة الزهراء حسن وسييلا دوربوزوفيتش، بوصفهم نواب رئيس اللجنة. واختتمت دورافكا سيمونوفيتش، المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، النظر في موضوع الاستعراض بعرض تأملاتها بشأن الرسائل الرئيسية والدروس المستفادة من ثلاث سنوات من التنفيذ.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070416 060416 16-05257 (A)



٢ - وكجزء من الاستعراض، قامت عشر دول أعضاء من مختلف المناطق، على أساس طوعي، بعرض الدروس المستفادة والتحديات المطروحة وأفضل الممارسات، وحددت الوسائل الكفيلة بتسريع وتيرة التنفيذ من خلال الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويمكن الاطلاع على العروض التي قدمتها إستونيا والبرازيل وتركيا وتونس ورومانيا والسويد والصين وكوستاريكا ومصر واليابان على الموقع: www.unwomen.org/en/csw/csw60-2016/official-meetingsresentation1. وقامت ١١ دولة عضوا أخرى، وهي الأرجنتين وإريتريا وإيطاليا وجمهورية كوريا وجورجيا وسلوفاكيا وفنلندا والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند، بتقديم عرض موجز للجهود التي تبذلها من أجل تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها. وقد أثارَت العروض مناقشة تفاعلية بشأن مدى أهمية الاستنتاجات المتفق عليها لتسريع وتيرة العمل فيما يتعلق بمنع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه.

٣ - وفي إطار موضوع الاستعراض، انعقدت جلسة تحاور للخبراء في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦ من أجل التفكير في سبل دعم وتحقيق التنفيذ المعجل، بوسائل منها تدارك الثغرات في البيانات والتصدي للصعوبات التي تعترض الارتقاء بمستوى جمع البيانات المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعه والإبلاغ عن تلك البيانات واستخدامها وتحليلها. وشارك في حلقة النقاش كل من: رئيس قسم الإحصاءات الاجتماعية والسكانية، في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وآيرين كاسيك رودريغز (المكسيك)، وهي باحثة بالمركز الإقليمي للدراسات المتعددة التخصصات التابع للجامعة الوطنية المستقلة؛ وآينور دوسانوف (كازاخستان)، كبيرة الخبراء بشعبة الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية ولجنة الإحصاءات في وزارة الاقتصاد الوطني.

٤ - وأكد جميع المتكلمين في جلسة التحاور بشأن موضوع الاستعراض أن العنف ضد النساء والفتيات يحدث في جميع البلدان والثقافات، ولاحظوا أن هذا العنف متجذر في أوجه اللامساواة والتمييز البنيوية بين الرجل والمرأة. وناقش المشاركون مختلف أشكال ومظاهر العنف ضد النساء والفتيات، فضلا عن الأشكال الجديدة والمستجدة من العنف، بما فيها تلك المتعلقة بالتطورات التي شهدتها التكنولوجيا. وقد أبرزوا آثار وعواقب هذا العنف على حياة الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات. وأكد عدة متكلمين أن الاستنتاجات المتفق عليها المنبثقة عن الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة قدمت خريطة طريق شاملة كي تتبعها البلدان في منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والتصدي لها.

٥ - وتم الاتفاق على نطاق واسع على أنه قد تم إحراز تقدم في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها في جميع المجالات الرئيسية، بوسائل منها اعتماد وتعزيز وتنفيذ القوانين والسياسات ذات الصلة، وتنفيذ استراتيجيات الوقاية، وتقديم طائفة من الخدمات من أجل توفير الحماية والرعاية وفرص التعافي للضحايا/الناجيات، وإدخال تحسينات على عملية جمع البيانات وتحليلها. وجرى التأكيد على أهمية تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بهدف دفع عجلة التنفيذ داخل البلدان وفيما بينها.

٦ - ولاحظ عدة متكلمين أن الأنشطة الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات إذا أُريد لها أن تكون فعالة، فلا بد من أن تكون متعددة القطاعات ومنسقةً تنسيقاً جيداً من أجل ضمان وضوح الأدوار والمسؤوليات. وشدد المتكلمون باستمرار على دور وأهمية منظمات المجتمع المدني في منع وقوع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له. وأثيرت شواغل بشأن غياب التمويل الكافي للجهود الرامية إلى التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، ووجهت نداءات من أجل إبداء إرادة سياسية أقوى للحصول على هذا التمويل.

٧ - وأشار عدة متكلمين إلى أهمية الوثائق القانونية ووثائق السياسات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل دعم جهودهم الرامية إلى منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليها. ووجه عدة مشاركين الانتباه إلى أن بلدانهم صدّقت على صكوك دولية وإقليمية في هذا الصدد، وما أتاحه ذلك من زخم لوضع وتعزيز الأطر القانونية والسياساتية الوطنية.

٨ - وأبرز المشاركون أهمية وضع تشريعات شاملة بشأن العنف ضد النساء والفتيات. ولاحظ البعض أن تشريعات من هذا القبيل قد سنّت في الآونة الأخيرة أو جرى تعزيزها في بلدانهم، بينما أشار آخرون إلى الجهود الجارية لسن مثل هذه التشريعات. وبالإضافة إلى التشريعات، قدم المشاركون أمثلة على سياسات وخطط عمل وطنية تتعلق بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك أشكال محددة من العنف والممارسات الضارة، مثل عمليات القتل القائمة على نوع الجنس (وأد الإناث/قتل النساء)، وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. وناقش المتكلمون أيضاً التحديات والثغرات المتبقية فيما يتعلق بتنفيذ القوانين والسياسات، كما ناقشوا رصد وتقييم أثرها.

٩ - وأشار المتكلمون إلى ضرورة منع العنف ضد النساء والفتيات، واتفقوا على أن هذه الجهود لا بد لها من أن تتجاوز نطاق التوعية. وناقش عدة مشاركين الجهود الرامية إلى تغيير المواقف والمعتقدات وأنماط السلوك بالتواصل مع الفتيات والفتيان والشابات والشبان من خلال المناهج التعليمية والبرامج الفنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشار العديد من

المشاركين إلى جهودهم الرامية إلى التصدي للممارسات الضارة من قبيل تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، وقدموا أمثلة على مبادرات واعدة مثل حملات التوعية الوطنية، وهي المبادرات التي أدت إلى تغييرات إيجابية في مواقف الجمهور إزاء هذه الممارسات الضارة.

١٠ - وقد وُضعت في كثير من البلدان مبادرات للتمكين الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك من خلال برامج الانتمانات البالغة الصغر، فضلا عن التدابير الرامية إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة في الحياة السياسية والقطاع العام، وذلك بهدف دعم الجهود الوقائية. وعلى الرغم من تلك الجهود والمكاسب، أعرب عن شواغل إزاء إعادة إرساء الأعراف القائمة على السلطة الأبوية وخصائص الذكورة التقليدية باعتبارها حاجزا أمام منع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

١١ - وشدد العديد من المتكلمين على ضرورة ضمان توافر الخدمات وإمكانية الحصول عليها. وفي حين يُستعان بالمراكز الجامعة للخدمات بشكل متزايد، فقد أثّرت أيضا القيود التي تعوق هذه الخيارات خارج المناطق الحضرية. وشدد المتكلمون على الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير محددة الأهداف لتلبية احتياجات فئات معينة من النساء والفتيات، بمن فيهن اللائي يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز والمعرضات للعنف بدرجة أكبر.

١٢ - ويلزم بذل المزيد من الجهود لتوفير معلومات عن مدى توافر الخدمات وعن حقوق الضحايا/الناجيات في الحصول على الخدمات. وشدد المتكلمون أيضا على الصعوبات التي تواجهها النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية والنائية في الحصول على الخدمات، بيد أنهم قدموا أمثلة على الممارسات الجيدة، مثل توفير خدمات متعددة القطاعات من خلال الوحدات المتنقلة.

١٣ - وشدد المشاركون على أهمية دعم التدريب المستمر في مجال المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات، وأهمية بناء قدرات الشرطة والقضاء والحكومات المحلية ومقدمي الخدمات الاجتماعية ووسائل الإعلام. وشدد عدة متكلمين على الحاجة إلى ضمان مساءلة الجناة من خلال آليات العدالة ومبادرات أخرى من قبيل البرامج المعنية بالجناة.

١٤ - وقُدِّمت عدة أمثلة على الجهود الرامية إلى دعم الأطفال الذين تعرضوا للعنف بشكل مباشر و/أو شهده. وشدد المشاركون على أهمية التدخل في أقرب فرصة ممكنة لإنقاذ هؤلاء الأطفال من أجل تجنب إعادة إيذائهم أو ارتكاب العنف بحقهم في المستقبل. وناقش بعض المتكلمين الأعمال الجارية مع الشرطة من أجل تعزيز استجابتها للضحايا من الأطفال.

١٥ - وأشار المشاركون إلى الحاجة الملحة إلى وضع آليات رصد وتقييم وطنية من أجل تقييم أثر القوانين والسياسات والبرامج التي تعالج العنف ضد النساء والفتيات.

١٦ - ونوقشت التحديات المطروحة والدروس المستفادة في مجال جمع الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة وإعدادها واستخدامها، فضلاً عن الفرص التي تتيحها متطلبات الرصد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتحديات التي تطرحها، وذلك خلال جلسة تحاور الخبراء بشأن تدارك الثغرات في البيانات والمسائل المنهجية. وسلط المتكلمون الضوء على زيادة توافر البيانات وتناولوا المعايير المنهجية المتعلقة بإعداد الإحصاءات المتعلقة بأشكال محددة من العنف ضد المرأة. ومن بين التحديات الرئيسية المطروحة قابلية البيانات للمقارنة داخل البلدان وفيما بينها؛ وغياب معايير لجمع البيانات المتعلقة بأشكال محددة من العنف؛ وارتفاع تكاليف إجراء الدراسات الاستقصائية؛ والشواغل الأخلاقية والمتعلقة بالسلامة فيما يخص جمع البيانات بشأن هذا الموضوع. وأشار المشاركون أيضاً إلى القيود المفروضة على الدراسات الاستقصائية الحالية، وغياب البيانات فيما يخص مجموعات فرعية محددة من النساء، بما في ذلك النساء المسنات والفتيات الصغيرات، والنساء من الأقليات العرقية، والنساء ذوات الإعاقة، ونساء الشعوب الأصلية، والمثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسية وحاملات صفات الجنسين.

١٧ - وشدد المتكلمون على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، في عمليات التخطيط من أجل جمع البيانات واستخدامها، وأهمية القيمة المضافة لاستخدام الأساليب النوعية لتحسين فهم أسباب العنف ضد النساء والفتيات وعوامل الخطر المرتبطة به والعواقب المترتبة عليه. وقدم المشاركون أمثلة على الجهود الرامية إلى وضع نظم معلومات وطنية عن العنف ضد المرأة بهدف جمع البيانات من مصادر مختلفة، وأشاروا إلى الحاجة إلى التنسيق بين مختلف مصادر البيانات.

١٨ - وأعرب المتكلمون عن تفاؤلهم بشأن الفرص التي تتيحها متطلبات الرصد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لتحسين عملية جمع البيانات بشأن جميع أشكال العنف وبشأن جماعات النساء الأكثر عرضة للعنف واللاتي يُفتقر حالياً إلى بيانات بشأنهن. كما سلطوا الضوء على الفرص المتاحة لبناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية وسائر الجهات المعنية في مجال إعداد الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة.